جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

الترتيبات الإقليمية والدولية لإدارة الأزمات المالية المعاصرة في الدول النامية

The International and Regional Arrangements For Managing Of Contemporary Financial Crises in Developing Countries

مشروع رسالة مقدم للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

مقدم من الطالبة
رنا محمد البطرني

إشراف
السيد الأستاذ الدكتور/ إيهاب عز الدين نديم
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة- جامعة عين شمس

فهرس المحتويات:

الفصل الأول الإطار العام للدراسة ١

مقدمة ٣
مشكلة الدراسة ٤
أهداف الدراسة ٨
فروض الدراسة ٨
أهمية البحث ٩
أسلوب ومنهج البحث ١٠

الفصل الثاني الإطار النظري للأزمات المالية في الدول النامية (طبيعتها- خصائصها- أسبابها) ... ١١

المبحث الأول: مدخل نظري للتعريف بالأزمات المالية التقليدية والأزمات المالية الجديدة ١٥
أولاً: الأزمات المالية التقليدية (المرتبطة بالحساب الجاري لميزان المدفوعات) ١٥
ثانياً: الأزمات المالية الجديدة (أزمات الثقة مصدرها حساب رأس المال) ١٦
المبحث الثاني: إدارة الأزمات (التعريف- المبادئ- المراحل) ١٩
أولاً: تعريف إدارة الأزمات ٢١
ثانياً: مراحل إدارة الأزمات ٢٢
ثالثاً: المبادئ الأساسية لتحقيق الإدارة الفعالة للأزمات ٢٣
رابعاً: لماذا تكون إدارة الأزمات أعقد في الدول النامية منها في الدول المتقدمة ٢٤
المبحث الثالث: الأزمات المالية في الدول النامية (خصائصها- أسبابها) ٢٥
أولاً: أسباب الأزمات المالية ٢٥
ثانياً: تركز الأزمات المالية في الدول النامية (خصائصها- أسبابها) ٣٢
ثالثاً: الإجراءات الوقائية ٣٣
رابعاً: التنبؤ بالأزمات والدروس المستفادة ٣٤

الفصل الثالث: دراسة مقارنة لبعض الأزمات المالية المعاصرة في الدول النامية (أسبابها- آثارها) ٣٨

المبحث الأول: الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا ٤٥
أولاً: آلية حدوث الأزمة ٥٠
ثانياً: أسباب الأزمة ٥٥
ثالثاً: تأثير الأزمة على اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية ٥٧
رابعاً: الدروس المستفادة من الأزمة الآسيوية ٦١
المبحث الثاني: الأزمة المالية الأرجنتينية ٦٦
أولاً: آلية حدوث الأزمة ٦٧
ثانياً: أسباب الأزمة ٧١
ثالثاً: تأثيرات الأزمة الأرجنتينية ٧٢
رابعاً: الدروس المستفادة من الأزمة الأرجنتينية ٧٥

الفصل الرابع التعاون الإقليمي بين الدول النامية كأداة لمنع حدوث الأزمات المالية وإدارتها..... ٧٨

المبحث الأول: نبذة عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية ٨٣
المبحث الثاني: مبررات ووظائف التعاون الإقليمي كأساس للمحافظة على المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول النامية ٨٧
أولاً: مفهوم الإقليمية ٨٨
ثانياً: مبررات التعاون الإقليمي ٨٩
ثالثاً: وظائف التعاون الإقليمي ٩٣
المبحث الثالث: تكتل آسيان صيغة من صيغ التعاون الإقليمي ٩٦
أولاً: الترتيبات الإقليمية في مواجهة الأزمة الآسيوية ٩٧
ثانياً: صيغ التعاون الآسيويفي المجال النقدي والمالي ٩٨

الفصل الخامس صندوق النقد الدولي وإدارة الأزمات المالية في الدول النامية ١٠١

المبحث الأول: سياسات صندوق النقد الدولي ومنهجيته في إدارة الأزمات المالية في الدول النامية ١٠٦
أولاً: سياسات صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية في الدول النامية ١٠٦
ثانياً: حدود شرطية الصندوق أساساً لزيادة فاعلية دوره في مجالي منع حدوث الأزمات وإدارتها ١١٢
ثالثاً: منهجية صندوق النقد الدولي في التنبؤ بالأزمات المالية في الدول النامية. ١٢٠
المبحث الثاني: منهج صندوق النقد الدولي للتثبيت والتعديل (البرمجة المالية) ١٢٢
أولاً: نموذج البرمجة المالية المعد من قبل صندوق النقد الدولي ١٢٣
ثانياً: انتقادات منهج البرمجة المالية ١٢٥
ثالثاً: المعالجة حسب طبيعة الاختلال ١٢٧
المبحث الثالث: دورصندوق النقد الدولي في علاج الأزمات المالية في الدول النامية ١٢٩
أولاً: صندوق النقد الدولي والأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا ١٣١
ثانياً: صندوق النقد الدولي والأزمة المالية الأرجنتينية ١٣٥
ثالثاً: تقييم دور صندوق النقد الدولي في علاج الأزمات المالية في الدول النامية ١٣٧
خاتمة ١٤٣
النتائج والتوصيات ١٤٣
النتائج ١٤٣
التوصيات ١٤٤
المراجـع ١٤٦
المراجع باللغة العربية ١٤٨
المراجع باللغة الإنجليزية ١٥٢
المواقع على شبكة الانترنت ١٥٣

فهرس الجداول:

الجدول رقم ١ المؤشرات الاقتصادية لبعض الدول الآسيوية قبل وقوع الأزمة المالية وبعدها ٦
الجدول رقم ٢ المؤشرات الإجمالية لدول جنوب شرق آسيا ١٩٦٥- ١٩٩٥ ..... ٤٧
الجدول رقم ٣ نسبة التدهور في العملات الآسيوية ٥٢
الجدول رقم ٤ الديون الخارجية والاحتياطيات في دول الأزمة ٥٦
الجدول رقم ٥ أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للأرجنتين خلال الفترة (١٩٩٤- ٢٠٠١) ٧٠
الجدول رقم ٦ بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للأرجنتين خلال الفترة (يناير- سبتمبر ٢٠٠١) ٧٠
الجدول رقم ٧ عدد التكتلات الإقليمية خلال الفترة (١٩٤٩- ١٩٩٩) ٨٣

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

لقد أسهم تطور أدوات الأسواق المالية والتغيرات العالمية كالعولمة المالية وتحرير الأسواق المالية العالمية في إحداث العديد من الأزمات، ومنها الأزمة المالية الدولية التي تعد من أكثر الظواهر ملازمة للأسواق المالية على الرغم من التطورات التي تشهدها تلك الأسواق نتيجة تطور أدواتها المالية وانفتاحها على بعضها البعض.

تتعرض الأسواق المالية الدولية والناشئة منها بشكل خاص إلى العديد من الأزمات المالية، حيث تعرضت تلك الأسواق خلال القرن الماضي للعديد من الأزمات المالية التي أثرت على مختلف القطاعات في الدولة، وامتد تأثيرها لأسواق مالية أخرى، الأمر الذي شكل تحدياً للإدارة المالية لمواجهة تلك الأزمات.

كان من أبرز هذه الأزمات المالية المعاصرة، أزمة دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ التي تعرضت لها أسواق مجموعة دول جنوب شرق آسيا، بعد أن اندلعت تلك الأزمة في سوق تايلاند المالي لتنتقل بسرعة وبقوة إلى أسواق مالية مجاورة أخرى، والذي ميز تلك الأزمة عن غيرها هو النمو المتميز للأسواق المالية والاقتصادية لتلك الدول قبل حدوث الأزمة، إذ أطلق عليها النمور الآسيوية الأمر الذي جعل إمكانية تعرضها لأزمة مالية أمراً بعيد الاحتمال، وعندما ضربت تلك الأزمة أسواق المال في جنوب شرق آسيا، أصبحت مسألة توقع حدوث أزمات مالية مفاجئة أمراً ليس بعيد الاحتمال بالرغم مما تمتلكه الأسواق المالية من مقومات أداء متميز.

في ظل الأزمات المالية المتعاقبة والتي اتسمت بالطابع الإقليمي والدولي خلال الفترة الأخيرة، بسبب تحرير الأسواق المالية واندماجها واتجاهات العولمة المالية وانعكاس ذلك على سرعة انتقال آثار العدوى بين مجموعة الأسواق المالية، اتجهت أدبيات الفكر المالي إلى التركيز على تحليل الأزمات المالية في ضوء الظواهر الحديثة المرتبطة بها كالعدوى المالية (Financial Contagion)، ودور المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ودور الترتيبات الإقليمية في تلافي المخاطر الكبيرة للأزمات المالية من خلال التدخل الإيجابي وفقاً لطبيعة كل أزمة.

اتسمت الأسواق المالية الناشئة، بأنها الأكثر تعرضاً للأزمات المالية الدولية، بسبب الجاذبية القوية التي تتمتع بها تلك الأسواق وإقبال المستثمرين عليها، إلى الحد الذي يجعل التدفقات الرأسمالية إليها يفوق طاقتها الاستيعابية أحياناً.

انطلاقاً من هذا انبثقت فكرة الدراسة متمثلة بالتساؤل، هل يمكن أن تمثل الترتيبات الإقليمية لمواجهة الأزمات المالية في الأسواق الناشئة بديلاً أكثر فاعلية من الآليات الدولية؟.

فضلاً عن تأطير الأبعاد المعرفية والتطبيقية المتعلقة بالأزمة المالية مع التركيز على أزمة جنوب شرق آسيا وأزمة الأرجنتين، بغرض الإسهام في بناء قاعدة معلوماتية عن أكثر الظواهر ملازمةً للأسواق المالية الناشئة.

تتناول الدراسة بعض الجوانب الأساسية المتعلقة بالأزمات المالية المعاصرة مع التركيز على أزمة جنوب شرق آسيا وأزمة الأرجنتين، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في الجدل المعرفي بشأن دور الترتيبات الدولية والإقليمية في مواجهة الأزمة المالية في الأسواق الناشئة.

استخدمت الدراسة أزمة دول جنوب شرق آسيا وأزمة الأرجنتين، لبحث دور الترتيبات الدولية والترتيبات الإقليمية في مواجهة هذه الأزمات.

بناءً على هذا الأساس فقد قسمت الدراسة إلى خمسة فصول، تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة بما يتضمنه من مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها، وتناول الفصل الثاني الإطار النظري للأزمات المالية، أما الفصل الثالث فقد تعرض لبعض الأزمات المالية المعاصرة التي ضربت الأسواق الناشئة، وتناول الفصل الرابع دور المؤسسات الدولية في مواجهة هذه الأزمات، وأخيراً تناول الفصل الخامس دور الترتيبات الإقليمية في منع حدوث الأزمات وإدارتها، ثم تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات الخاصة بالدراسة الحالية فضلاً عن تحليل نظري لبعض الدروس المستفادة التي يمكن تبنيها في الدول النامية.

مشكلة الدراسة

يواجه صانعو السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي مشكلتين ملحتين، الأولى هي مواجهة وعلاج الأزمات الاقتصادية والمالية التي تهدد كثيراً من بلاد العالم بما فيها الدول النامية، والثانية هي إصلاح النظام المالي العالمي –بهياكله ومؤسساته وسياساته– التي يتم من خلالها التنبؤ بالأزمات، ومحاولة تفاديها، والحد من آثارها وحسمها حين تحدث.

لقد بينت الأحداث الاقتصادية منذ منتصف ١٩٩٧، وما سبقها من أحداث في الثمانينات والسبعينات بوضوح أن النظام المالي العالمي القائم ليس في مقدوره حماية الاقتصاد العالمي من الأزمات المالية العنيفة والتي يزداد معدل تكرارها وتشتد فداحة آثارها كما أن انتشارها السريع من شرق آسيا إلى بلاد نامية أخرى وحتى إلى بعض البلاد الصناعية، قد دعا الكثيرين من كبار المسئولين في البلاد الصناعية إلى وصفها بأنها أعنف أزمة اقتصادية واجهت العالم في نصف القرن الماضي.

حيث تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه خلال الفترة من ١٩٨٠–١٩٩٩ تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة. كما أن وتيرة تلك الأزمات تكررت وتلاحقت عالميا فشملت دول شرق أسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية، وزادت حدة الأضرار الناجمة عنها، حيث قدرت خسائر اليابان مثلاً من الأزمة الآسيوية الأخيرة بحوالي ١٠% من ناتجها المحلي الإجمالي، في حين قدرت خسائر الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي ٣%[١].

أكدت تقارير مختلفة لصندوق النقد الدولي أن أكثر من ٥٠% من تلك الأزمات حدثت في الدول النامية وفي الدول ذات الأسواق الناشئة على الخصوص مما يؤكد الحاجة إلى تحسين مستوى الرقابة المصرفية في تلك الدول[٢].

ومن الآثار السلبية أيضا للأزمات المالية على الدول النامية، هي عدم القدرة الكاملة على استخدام أدوات السياسة النقدية في التحكم في عرض النقد مما يعني فقدان تلك الدول لأداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية في التعامل مع آثار تلك الأزمات والحد من انتشارها عبر القطاعات الاقتصادية خصوصاً فيما يتعلق بقدرة الدولة على التحكم في التضخم والحفاظ على مستويات أسعار صرف مناسبة. ومعظم الأزمات المالية التي حدثت في الدول النامية خلال حقبة الثمانينات والتسعينات، كانت مؤشراً رائداً لحدوث أزمة في ميزان مدفوعات تلك الدول.

---

[١] www.IMF.org
[٢] www.IMF.org

فيما يلي جدول يبين المؤشرات الاقتصادية لبعض الدول الآسيوية قبل وقوع الأزمة المالية عام ١٩٩٧ وبعدها.

الجدول رقم ١

المؤشرات الاقتصادية لبعض الدول الآسيوية قبل وقوع الأزمة المالية عام ١٩٩٧ وبعدها

المؤشر	الفترة الزمنية	اندونيسيا	ماليزيا	كوريا الجنوبية	تايلاند
معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)	١٩٩٠-١٩٩٦	٥.٧	٧	٦.٣	٧
	١٩٩٨	-١٤.٤	-٩.٣	-٦.٦	-١٠.٨
معدل التضخم السنوي (مؤشر أسعار المستهلكين%)	١٩٩٠-١٩٩٦	٨.٨	٤.٢	٦	٥
	١٩٩٨	-	٥.٣	٧.٥	٨.١
معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص (%)	١٩٩٠-١٩٩٦	٦.٨	٥.٤	٦.٥	٦.٤
	١٩٩٨	-٤.٧	-١٢.٦	-١٠.٢	-١٥.١
معدل البطالة (%)	١٩٩٦	٤.٩	٢.٥	٢	١.٨
	١٩٩٨	٥.٥	٣.٢	٦.٨	٤.٥
نسبة من يعيشون تحت خط الفقر (%)	١٩٩٦	١١.٣	٨.٢	٩.٦	١١.٤
	١٩٩٨	٢٠.٣	-	١٩.٢	١٣

Source: The political economy of the Asian financial crisis

من ناحية أخرى، فإن الآثار السلبية للأزمات المالية في دول العالم النامي على اقتصاديات الدول الصناعية كانت مكلفة خصوصاً مع تزايد أهمية الدول النامية في حركة التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال.

قدر بنك التسويات الدولية أن ما يزيد عن ٤٠% من التدفقات العالمية لرؤوس الأموال في نطاق حركة الاستثمار الأجنبي قد ذهب إلى الدول النامية وخصوصا ذات الأسواق الناشئة مثل جنوب شرق آسيا ودول أوروبا الشرقية خلال حقبة التسعينات.

أظهرت تقارير منظمة التجارة العالمية أن أكثر من ٢٥% من تجارة الدول الصناعية هي مع الدول النامية.

وإزاء هذه الأزمات المتعاقبة فإن صندوق النقد الدولي لم يتقدم بحلول جذرية لمواجهة هذه الأزمات وبدأ المجتمع الدولي يطالب بدور أعمق للصندوق لا يشمل فقط إنقاذ الدول من الأزمات بعد وقوعها، ولكن أيضا ضرورة التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها مع تقديم القروض الوقائية، والنصائح والإرشادات، للدول التي تكون عرضة لمثل هذه الأزمات الدولية،إلا أن أكثر الخطط طموحاً لإصلاح الصندوق سوف لن تكون كافية في حد ذاتها ولن تقدم سوى مساهمة محددة في مجال مواجهة الأزمات، وسيظل أغلب العلاج في مكان آخر وذلك بالطبع يتطلب من البلاد النامية، على وجه الخصوص، النظر في مجالات السياسات الاقتصادية الوطنية، وإمكانيات التعاون الإقليمي وعناصر أخرى متعددة يمكن أن تتضمنها استراتيجيات رشيدة لتفادي الأزمات وإدارتها بكفاءة حين لا يكون هناك مفر من مواجهتها.

وبالتالي تخلص المشكلة الرئيسية للبحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو أثر الأزمات المالية في الدول النامية على اقتصاديات العالم بما فيها اقتصاديات الدول الصناعية؟
- ما هو الدور الذي يلعبه النظام المالي العالمي في حماية اقتصاديات الدول النامية من الأزمات المالية؟
- هل قام صندوق النقد الدولي بالدور المطلوب لمواجهة الأزمات المالية في الدول النامية؟
- ما هو أثر السياسات والأساليب المتبعة من قبل صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمات المالية في الدول النامية على اقتصاديات هذه الدول؟
- ما هو الدور الذي يلعبه التعاون الإقليمي بين الدول النامية لمواجهة الأزمات المالية؟
- هل أدى التعاون الإقليمي بين الدول النامية إلى تفادي الأزمات المالية وإدارتها بكفاءة؟
- ما هي الوسائل اللازمة لزيادة فاعلية دور الترتيبات الإقليمية لمواجهة الأزمات المالية في الدول النامية؟
- هل يمكن أن تمثل الترتيبات الإقليمية لمواجهة الأزمات المالية في الدول النامية بديلاً أكثر فاعلية من الآليات الدولية؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- تحليل وتقييم دور صندوق النقد الدولي في مواجهة وعلاج الأزمات المالية التي تهدد دول العالم بما فيها الدول النامية.
- بحث وتحليل أهمية السياسات الاقتصادية الوطنية والتعاون الإقليمي في تفادي الأزمات المالية التي تواجهها الدول النامية وإدارتها بكفاءة.
- تحديد المعوقات التي تواجه المؤسسات المالية الإقليمية، وتحديد أساليب ووسائل دعم تلك المؤسسات.
- بحث أوجه الاختلاف بين الأزمات المالية في الدول النامية والدروس المستفادة منها.

فروض الدراسة

تنطلق الدراسة من الفروض التالية:

- الفرض الأول: الأزمات المالية في الدول النامية تؤثر بصورة سلبية على اقتصاديات دول العالم بما فيها اقتصاديات الدول الصناعية.
- الفرض الثاني: عجز النظام المالي العالمي (ممثلاً بصندوق النقد الدولي) عن حماية اقتصاديات الدول النامية من الأزمات المالية.
- الفرض الثالث: المؤسسات الإقليمية تمثل أداة هامة في مجالي منع حدوث الأزمات وإدارتها.
- الفرض الرابع: الترتيبات الإقليمية لمواجهة الأزمات المالية في الدول النامية تمثل بديلاً أكثر فاعلية وأكثر قابلية للاستمرار من الآليات الدولية.

أهمية الدراسة

أكدت الكثير من الدراسات العربية والأجنبية أن الأسلوب التقليدي لإدارة الأزمات المالية في الدول النامية يؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات هذه الدول نتيجة لما يسببه هذا الأسلوب من تعميق للانكماش الاقتصادي فيها.

ويحاول البحث إيجاد تقييم موضوعي لأسلوب إدارة الأزمات التقليدي السائد حالياً ومحاولة إعادة صياغة هذا الأسلوب ليتلاءم مع الظروف الاقتصادية المعاصرة.

ورغم أن موضوع إدارة الأزمات المالية من الموضوعات التي تناولتها الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية فإن الدراسة الحالية تحاول أن تعالج الأزمات المالية في الدول النامية من منظور التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي بهدف الوصول إلى استراتيجيات رشيدة لتفادي الأزمات وإدارتها بكفاءة لعلها تحمل إضافة جديدة للمكتبة العربية التي لا تزال تحتاج مثل هذه الدراسات.

كما يرجو الباحث من خلال هذه الدراسة أن يقدم فائدة عملية وعلمية تساعد الدول النامية على تطوير البرامج والسياسات اللازمة لإدارة الأزمات المالية من خلال إعادة النظر في مجالات السياسات الاقتصادية الوطنية وإمكانيات التعاون الإقليمي.

أسلوب ومنهج الدراسة

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة، ولتحقيق غايتها فقد ارتأى الباحث ضرورة الجمع بين أكثر من منهج من مناهج البحث، مثل منهج التحليل الوصفي والمنهج الإحصائي، كما ارتأى ضرورة الاعتماد على أكثر من أسلوب من أساليب الدراسة والتي تتمثل فيما يلي:

- الإطلاع على المصادر الأولية للمعلومات كالتقارير، والنشرات الصادرة عن الدوائر والوزارات والجهات الرسمية ذات العلاقة بموضوع البحث.
- الإطلاع على المصادر الثانوية للمعلومات ممثلة في المصادر والمراجع المكتبية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالدراسة.
- تحديد منطقة الدراسة وهي دول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، وكذلك تحديد زمن الدراسة، من أجل التسهيل على الباحث والقارئ في إجراء المقارنات بينهما.

الفصل الثاني

الإطار النظري للأزمات المالية في الدول النامية (طبيعتها- خصائصها- أسبابها)